وضع إطار إستراتيجي للتشغيل والمبادرة بولايتي مدنين وتطاوين

المعطيات العامة

تاريخ الإصدار
- فيفري 2014.

الهيكل المنفذ
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي

الهيكل المستفيد
- ديوان تنمية الجنوب.

وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...)
- منجزة

نوعية الوثيقة

دراسة استراتيجية	X
دراسة قطاعية	X
بحث	
وثيقة عمل/ تقرير	

أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة
- دعم الإنعاش الإقتصادي،
- دعم القطاع الخاص،
- تطوير التماسك الإجتماعي،
- التنمية الجهوية،

الملخص

أهم عناصر التشخيص
- لمحة عامة عن آليات التشغيل والمبادرة في الجهة،
- تقييم هذه الآليات لتسليط الضوء على نقاط الضعف والقوّة،
- وضع إطار إستراتيجي للتّشغيل والمبادرة) دور الجهات الفاعلة، الآليات، والإدارة...).

أهم الاستنتاجات
- ضعف فرص التشغيل نظرا لمحدودية الاستثمار الخاص (الداخلي والخارجي)،
- عدم التطابق بين طلب واحتياجات الشركات المحلية من ناحية والمهارات التي يفرزها نظام التعليم والتكوين المهني من ناحية أخرى،
- ضعف روح المبادرة بالجهة لدى الشباب وقلّة الإهتمام بالعمل في القطاع الخاص،

- عمل نسبة كبيرة من السكان في القطاع الموازي على حساب القطاع المهيكل،
- ضعف مساهمة التحويلات الملية من السكان المهاجرين في التنمية الإقتصادية بالجهة على الرغم من أهميتها.

أهم التوصيات (المقترحات، ...)

- تصميم آليات التّشغيل والمبادرة وسياسات التشريع وذلك بـ:

– مد المجالس الجهوية بالإمكانيّات اللاّزمة لتكون سلطة ممثّلة وصاحبة قرار،
– إنشاء (COREDE) وربطه بالمجلس الجهوي من جهة وبالمجلس الوطني للتشغيل من جهة أخرى،
– إنشاء مجالس محلية على مستوى المعتمديات،
– وضع سياسة جهوية للتشغيل،
– إنشاء صندوقين للتنمية الإقتصادية الجهوية وتطوير فرص التشغيل والمبادرة.

- فلسفة الآليات والنمو الشامل وذلك بـ:

– إعادة النّظر في آليات التشغيل لتطوير الإدماج بدلا من الدعم السّلبي،
– إعتماد مبدأ أن التكوين والمرافقة مفتوحان للقطاع الخاص والجمعيات التّي تتمّ شراكة مع مكتب التشغيل،
– إنشاء كيفيّة لتأهيل مزوّد بالخدمات من القطاع الخاص أو الجمعيّاتي،
– الإعلام لتثمين فرص التشغيل في القطاع الخاص والمبادرة،
– إدخال وتعزيز التكوين على المبادرة منذ المدرسة،
– مراجعة التكوين على المبادرة في مراكز التكوين المهني،
– تعزيز التكوين على المبادرة في قطاع التعليم العالي،
– إطلاق دعوات للمشاريع التي تدعم السّير في اتجاه الاقتصاد الشامل،
– وضع برنامج لدمج القطاع الموازي.

- تنفيذ وحوكمة البرامج وذلك بـ:

– دعم المجلس الجهوي لوضع نموذج للتنمية الإقتصادية الخاصّ بالجهة،
– منح المؤسسات العمومية الجهوية المزيد من الصلاحيات في علاقاتها بالإدارة المركزية،
– إنشاء وكالة جهوية لتشجيع الإستثمار بالتعاون مع ديوان التّنمية بالجنوب،
– إنشاء"دار الشّركة" التي تكون تطوّرا نوعيّا لمركز الأعمال،

- تعزيز قدرة المنظمات المهنية والجمعيات،
- إنشاء آلية تقييم مستقلة ومحايدة،
- تنشيط مكتب التّشغيل في ليبيا وتزويده بالإمكانيّات اللازمة.

ملاحظات أخرى